

تاريخ الاستلام: 2018/11/18 تاريخ القبول: 2019/12/15 تاريخ النشر: 2019/12/31

د. سامية شينار 1

جامعة باتنة 01 - الجزائر

Email : samiachinar@yahoo.com

الملخص

إن التقدم والتطور الحضاري الذي يمس كافة مجالات الحياة سواء اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية يركز بشكل مباشر على التقدم العلمي، فتقدم العلم والأخذ بنتائجه وتحليلاته هو أساس تطور المجتمعات ورقية حضارتها. وتعد الجامعة الدفة المركزية التي توجه إلى التقدم العلمي أو إلى انحداره، وذلك بما تقدمه من أبحاث علمية تخدم واقع المجتمع، وما تنتجه من إطارات ذات كفاءة علمية وعملية وفقا لما يتطلبه سوق العمل. ويهدف هذا البحث إلى إبراز المساعي والسبل الواجب اتباعها من قبل الجامعة الجزائرية على وجه الخصوص للحاق بركب التطور المتسارع، وملازمة التقدم العلمي، بالاهتمام بالجامعة ومخرجاتها، ونوعية الأهداف التي ترمي إليها، وجعل أولوياتها التنمية المحلية للمجتمع وإنعاش الواقع الاقتصادي، والاندماج العقلاني في دائرة العولمة، من خلال ترقية الأداء العلمي، والربط بين الجامعة والخيوط الاجتماعية والمهني، وجعل المناخ الجامعي متماشيا وتحولات المجتمع وإنجازاته، منسجما مع الواقع المعاش وطبيعة مشكلاته.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية

Abstract

The development of civilization means growth that embraces all aspects of life, whether social, cultural, economic, or political, or furthermore. It is linked to scientific progress, the latter taking into consideration its results and its analyzes is the basis of the development of societies, and the progress of their civilizations. The university is considered as a main foundation that leads to scientific development where its progress, through scientific and practical research that feeds the needs of the field of work.

This research aims to show the efforts to follow from the Algerian university to maintain the successive development with the scientific development, giving importance to the university and its executives and the quality of the stakes realized, and to put in These basic needs include social development, the revitalization of economic life and reasonable integration in the context of globalization, improving scientific performance, and linking the university and the social and professional environment, and setting an environment around it. With the university and the social transformations and their achievements with an adaptation to the social experience and its problems.

Keywords: University, Social and Economic, Social and Development.

المقدمة

تعتبر الجامعة هي معقل الفكر الإنساني في أرفع صوره ومستوياته، وبيت الخبرة في شتى صنوف الآداب والعلوم والفنون، ومصدر الإلهام لتطبيق النظريات العلمية وصولاً إلى أرقى صور التكنولوجيا، ووسيلة الحفاظ علي القيم الإنسانية وتنميتها في تكامل مع قيم الثقافة الوطنية. بما يحفظ الشخصية الوطنية لمجتمعها، ويربطها في ذات الوقت بالعناصر الأصلية في الثقافة الإنسانية، وهي رائدة التطور والإبداع والتنمية، وصاحبة المسؤولية في تنمية الثروة البشرية باعتبارها أهم ثروة يمتلكها المجتمع.

كما تعتبر الجامعة جزء من تاريخ الشعوب، وأحد مصادر حركتها الثقافية، فالجامعة تعكس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتظهر درجة التطور الاجتماعي وتكشف عن الأهداف القومية للمجتمع وتحدد دور الأجيال في تحمل وتنفيذ مهام التنمية.

وإن دور الجامعة في طبيعته ومحتواه اختلف عما كان عليه، على أساس أنها المؤسسة الأكثر تطوراً وتأثيراً، في حياة المجتمعات باختلاف العصور، فقد أصبحت الجامعات ضرورة أساسية من ضرورات حياة المجتمعات وتطورها في العصر الحديث، فالجامعات في عصرنا هذا قد تبدلت من جامعات يكاد ينحصر هدفها في تخريج المختصين في بعض فروع المعرفة الإنسانية، إلى جامعات تعنى بمطالب وحاجات مجتمعاتها الاقتصادية والاجتماعية، وتحاول أن تقي بها من خلال ما تعده من العناصر البشرية، لكي تأخذ الدور الريادي في التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لذلك يمثل دور الجامعة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إحدى الوظائف الأساسية للجامعات الحديثة ومن خلال هذا الدور يتم تهيئة الظروف المناسبة للأفراد، والمؤسسات العاملة بالمجتمع للاستفادة من كافة الإمكانيات المادية والبشرية والعلمية والصحية والرياضية بالجامعة، وتنمية وعي الأفراد في جميع المجالات، وتنمية مهاراتهم حتى يمكنهم ملاحقة التقدم المذهل والسريع في التقنيات والابتكارات الحديثة.

1- مفهوم الجامعة:

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الجامعة، فالإتجاه الاجتماعي التربوي يرى أن مفهوم الجامعة يتقوّل وفق محددات كل مجتمع، فكل مجتمع ينشئ جامعة، ويحدّد لها أهدافها تبعاً لتوجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فتكون الجامعة بذلك مؤسسة نابعة من المجتمع الذي تتواجد فيه، تبني لحل مشاكله وتتلقي أهدافها من واقعه. فهذا التجاذب هو ما يعطي الجامعة معنى ووجود. (بن اشنهو، 1981)

أما الإتجاه المعرفي فيرى أن الجامعة هي مرادف لمفهوم المعرفة، حيث يرى كارل ويلك Carl Weilk أن الجامعة هي مصدر المعرفة وأنها تستمد هويتها وشرعية وجودها من أساس دورها في إنتاج المعرفة التي تخدم المجتمع. كما أن رونالد بارنت Ronald Barnett يؤكد أن للجامعة وظيفة معرفية في المقام الأول هي إثراء وتطوير البناء المعرفي للمجتمع.

وقد أكد على ذلك كارل جاسبرز Carl Jaspers بقوله إن الجامعة تعني حقيقة الوجود الفكري للمجتمع ذلك أنها ما أهم مصادر القوة الاقتصادية

والسياسية، لأنها تقوم بتهيئة أفراد يستطيعون مواصلة تعليمهم الذاتي والتمكن منه وإتقانه مما يسهل التأثير في المحيط. (الثبيتي، 1998)

وهناك من عرفها من حيث دورها ووظيفتها كمؤسسة، ومن جملة هذه التعاريف:

" الجامعة مؤسسة للتعليم العالي تتكون من عدة كليات ، تنظم دراسات في مختلف المجالات ، وتخول حق منح درجات جامعية في هذه الدراسة". (إبراهيم، 1992)

" الجامعة مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب". (الثبيتي، 1998)

"الجامعة مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض أساسي هو خدمته، وخدمة المجتمع حسب هذا المفهوم تشمل كل جانب من جوانب نشاطات الجامعة". (شوق وسعيد، 1995)

" الجامعة تمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة ووظائفها الأساسية تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها". (أبو ملحم، 1999)

" عبارة عن جماعة من الناس يبذلون جهدا مشتركا في البحث عن الحقيقة والسعي لاكتساب الحياة الفاضلة للأفراد والمجتمعات". (رابح، 1990)

وتحمل كل هذه التعاريف تأكيد على أهم الأدوار والوظائف الذي تقوم بها الجامعة اتجاه المجتمع، والتي تتركز على البحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع.

2- وظائف الجامعة:

لقد اعترف المجتمع العالمي بالدور الرائد للجامعة من خلال ما تضمنته المادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على حق الإنسان في التعليم الجامعي، كما أكد مؤتمر "اليونسكو" المنعقد في نيس عام 1950 على حق الجامعة في تتبع المعرفة لذاتها، ومن أجل البحث عن الحقيقة أينما كانت، استنادا إلى الاعتراف بالرأي والرأي الآخر، كما أكد على دورها كمؤسسة اجتماعية في نشر مبادئ الحرية والعدل والمساواة، من خلال التعليم والبحث، وتطور أساليب التعاون وتبادل المنفعة، بما يخدم الأفراد والمجتمعات، ويحقق التقدم والازدهار الاجتماعي والتكنولوجي.

وتختلف وظائف الجامعة تبعا لاختلاف المجتمعات ونظمها واختلاف تركيبها ونوع العلاقات السائدة التي تربط بين مكوناتها، إلا أن قدرتها على تحقيق أهدافها ورسالتها في بناء وتنمية المجتمع، يتوقف على مدى قدرتها على أداء وظائفها المختلفة والتي يمكن إجمالها في ثلاث وظائف رئيسية، وهي نقل المعرفة من خلال التعليم، وإنتاج المعرفة من خلال البحث العلمي، وتنمية المجتمع. (قلية، 1997)

ونجد أن كل وظيفة لا تعبر عن جهود مستقلة تتم بمعزل عن الوظيفة الأخرى، بل توجد صلة وثيقة بينهم، فالعملية التعليمية تعد مجالا خصبا لإثراء البحث، وهي في نفس الوقت تعمل على إعداد الكوادر البشرية التي تتولى مسؤولية العمل في قطاعات الإنتاج المختلفة بالمجتمع، بينما يهدف البحث العلمي إلى تحسين العملية التعليمية من ناحية ويسعى إلى الإسهام في تنمية المجتمع وحل مشكلاته من ناحية أخرى، ومن ثم توظف الجامعة الدراسة والبحث لمعالجة المشكلات الاجتماعية

وتعتبرهما إعداداً للعمل ، وبدلاً من مفهوم الجامعة المنعزلة عن المجتمع تطرح مفهوم الجامعة في تنمية المجتمع. (حجي، 2003)

ومن وظائف المجتمع ما يلي:

• أولاً :التعليم:

إن التعليم أصبح أداة رئيسية للحركة من الفرد والمجتمع في مضمار التقدم والتنمية الشاملة التي يتسم بها العالم المعاصر، وبات الفرد المتعلم هو العنصر الفعال في النهضة الشاملة للمجتمع، ومن ثم أصبحت عملية التقدم والتنمية تقاس بما أنجزته الحكومات والمجتمعات من تعليم وتثقيف لأبنائها ، وما حققته من خطط وبرامج تعليمية تساعدها في النمو الاقتصادي، والاجتماعي ، والثقافي ، وبناءً على ذلك فقد أيقنت كثير من الدول أهمية التعليم بصفة عامة ، والتعليم الجامعي بصفة خاصة ، لارتباطه الشديد بعوامل التنمية والتقدم ، لذلك أصبح الإنفاق على الجامعات استثماراً حقيقياً في مجال تنمية الموارد البشرية وجزءاً من سياسة التنمية الشاملة.

ولما كان نجاح الجامعة في أداء وظائفها معناه زيادة قدرتها على تخريج أفراد مؤهلين تأهيلاً جيداً قادرين على المساهمة الفعالة في تنمية المجتمع، فلم يعد التعليم الجامعي مجرد وسيلة للحصول على شهادة معتمدة تجيز صاحبها للعمل فقط بل وسيلة إلى تخريج أفراد قادرين على الإبداع والتجديد والإثبات الفعلي على الاستفادة مما تلقوه من دراستهم الجامعية ، حيث إن الحدود الجغرافية بين الجامعات قد تلاشت في ظل ثورة الاتصالات الحالية وغيرها من وسائل التعليم وتبادل المعلومات عن طريق الانترنت ، مما أدى إلى منافسة حادة بين جامعات البلد الواحد ، بل بين جامعات العالم كله . (عمار، 1999)

وبالتالي أصبحت النظرة إلى التعليم الجامعي أكثر شمولية وتعقيدا، فلم تعد مهمة التعليم الجامعي تخريج متخصصين محليين، بل تخريج متخصصين على مستوى دولي قادرين على تفهم التقدم العلمي الهائل والإنجازات التقنية والتغيرات السريعة في مجال استخدام الحاسبات الآلية.

• ثانيا :البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي في أي مجتمع من الأسباب الأساسية والهامة للتقدم العلمي والتنمية ، لما له من مشاركة فعالة في التنمية بجميع جوانبها المختلفة الاقتصادية، والصناعية والزراعية، كما أنه يساعد على إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها القطاعات الإنتاجية ، ويساعد في تحسين الأداء وزيادة الإنتاج والحصول على جودة عالية للمنتجات والخدمات.

وتعتبر الجامعات معقلاً للعمل والبحث العلمي ، فهي التي تربط العلم بالمجتمع وتنسق الجهود العلمية بهدف تقدم المعرفة الإنسانية ، من جهة ولجعل العلم في تنمية المجتمع ونهضته من جهة أخرى، فتقوم الجامعات بدور هام في تنمية المعرفة وتطويرها من خلال ما تقدم من بحوث تتناول مشكلات المجتمع المختلفة ، وما تصل إليه هذه البحوث من حلول علمية في مختلف التخصصات، وميادين المعرفة المختلفة بهدف تطوير المجتمع والنهوض به إلى مستوى تكنولوجي واقتصادي وصحي وثقافي واجتماعي أفضل. (عمار،2003)

كما أن الطاقة الكامنة في البحث العلمي الجامعي لو أحسن استخدامها فإنها قادرة على إحداث ثورة وتغير اجتماعي ملحوظ نحو التقدم والرفاهية، وهما هدفا أي خطط للتنمية سواء كانت اجتماعية، أو اقتصادية وأن نتائج البحوث العلمية

قادرة على تنفيذ أهداف خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتقويم الحلول العلمية التي تحقق أهداف هذه الخطط بكفاءة وفاعلية. (الجيار، 2002)

ولقد أنشأت الجامعات في الدول المتقدمة المراكز البحثية المتخصصة والمختبرات الوطنية ذات الأهداف المحددة وفقاً لتوجهاتها واهتماماتها لتحتوي كل نشاط الجامعات البحثي وتمثل بيت الخبرة الجامعي الذي يستمد منه صانعوا القرار معلوماتهم لحل المشكلات، كما تلعب هذه المراكز دوراً هاماً في تكوين خطط بحثية تستقطب لها العلماء الزائرون والباحثون المتفرغون وأعضاء هيئة التدريس المتخصصين، وطلبة الدراسات العليا، ويكون كل مركز متعدد المجالات البحثية أو يكون متخصصاً في نوع محدد من البحوث في قطاع معين حسب الأولويات الوطنية، وهذه المراكز تكون مزودة بالتجهيزات المتطورة والخدمات اللازمة للبحث، وتكون قادرة على تنفيذ نتائج البحوث في وحدات ريادية، وأن تلعب دور المراكز الصناعية للبحوث المنجزة. (عمار، 2001)

• ثالثاً :تنمية المجتمع:

تتعدد أنماط ومجالات تنمية المجتمع التي تقدمها الجامعات لمجتمعاتها بتعدد حاجات ومشكلات المجتمع ودرجة انغماس الجامعات في العمل على تلبية تلك الحاجات ومواجهة هذه المشكلات، كما تتعدد هذه المجالات كذلك بتعدد الجماعات التي توجه إليها الخدمات من جماعات مهنية ومدنية إلى جانب العاملين في مختلف الأنشطة التجارية، والصناعية والزراعية، وغيرها، كما أن بعض هذه الخدمات تقدمها الجامعات على مستوى المجتمع المحلي، وبعضها على مستوى عالمي.

3- أهداف الجامعة:

- حدد زيسويلر Zisweller أهداف الجامعة فيما يلي: (ستروزر، 1963)
- الأهداف البيداغوجية: تشمل التكوين وهي أهداف المحتوى البيداغوجي المتعلق بالكفاءات، المعارف، التقنيات، مميزات تكوين كل مرحلة، وكذا الأهداف المتعلقة بطرق التدريس والوسائل البيداغوجية.
 - أهداف البحث العلمي: وهي ذات علاقة مع الأهداف البيداغوجية من حيث تكيف محتوى البرامج التعليمية، وتطوير وتحسين المؤسسة بربط علاقة بينها وبين بيئتها الخارجية.
 - أهداف تسيير هيئة الموظفين: ترتبط بالأساتذة وهي:
 - أهداف خاصة بالكم والنوع مع تحديد الكفاءات للإندماج في المؤسسة.
 - أهداف خاصة بسياسة وظروف العمل، إجراءات الترقية، الأجور، الوسائل البيداغوجية الموافقة لكمية ونوعية الخدمات المقدمة
 - أهداف التعيين والانتقاء: وتعطي هذه الأهداف ثلاث جوانب هي:
 - الجانب النوعي المطلوب اكتسابه من طرف الطلبة.
 - الجانب الكمي المتعلق بحجم المؤسسة وحاملي الشهادات ومجالات العمل الممكنة.
 - الجانب الانتقائي للدخول والانتقال من مرحلة لأخرى.
 - أهداف التمويل: وضوح سياسة التمويل تدعم العلاقات بين الجهة الوصية والمصالح الاقتصادية والاجتماعية.
 - أهداف العلاقات الاجتماعية للمؤسسة: وتندرج تحتها:

- أهداف العلاقات الاجتماعية الداخلية: وهي تغطي ظروف العمل، والإعلام، والمشاركة في القرارات.
- أهداف العلاقات الاجتماعية الخارجية: وتتطلب تحديد مساهمات المؤسسة عن طريق نظام اتصال فعال ومشاركة بعض الهيئات الأخرى.

4- الجامعة والتنمية الاجتماعية:

تعد الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أداة في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها فالجامعة في العصور الوسطى تختلف رسالتها وغايتها عن الجامعة في العصر الحديث وهكذا لكل نوع من المجتمعات جامعته التي تناسبه. (العيسوي، دس)

وبالتالي تعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي، بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية وفي المشاركة الفعالة في الرأي والعمل، كما تنمي لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته، إضافة إلى تنمية الرغبة الجادة في البحث عن المعرفة وتحدي الواقع واستقراء المستقبل في إطار منهج علمي دقيق يراعى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع. (إبراهيم، 2002)

وتبرز أهمية الجامعة ودورها في التنمية الاجتماعية فيما يلي:

- إعداد الكفاءات العلمية المتخصصة في مجالات المعرفة والبحث العلمي وذلك بتهيئة أعضاء الهيئة التدريسية والباحثين في الاختصاصات المتنوعة، والعمل على إتاحة الفرصة للباحثين بالبحث والتدريب الكافي لاكتساب الخبرة العلمية نظريا وتطبيقيا وذلك على وفق حاجة المجتمع .

- تطوير المعرفة وإثرائها في مختلف المجالات الإنسانية والعلمية التطبيقية.
- تأهيل الاختصاصيين وتوجيههم للاشتراك في عملية التدريس وذلك بالعمل على فتح الدورات المناسبة لتأهيلهم وتدريبهم في العلوم المختلفة الإنسانية والتطبيقية .
- تقديم الخدمات الاستشارية العلمية لمؤسسات الدولة كافة وفي المشاريع المختلفة .
- ربط الدراسات العليا بالحاجات الضرورية لخطط التنمية القصيرة والطويلة والعمل على تحقيق أهدافها على وفق حاجات المجتمع والبيئة التي يعيش فيها.
- ترسيخ قاعدة البحث العلمي الرصين المبني على محاولة حل الإشكالات العلمية في العلوم الإنسانية والتطبيقية، وذلك يتطلب توجيه الطلبة نحو اختيار البحوث المفيدة التي تسهم بحل مشاكل المجتمع والاهتمام بالقضايا الصعبة المحلية والعربية والعالمية .
- تنمية حب الإبداع والابتكار الخاصة بالباحثين ومحاولة استغلال الإمكانيات الذاتية وتنمية الموارد الطبيعية للبلاد .
- الاهتمام بالدراسات الميدانية والتجريبية لمواجهة المشاكل التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، لوضع الحلول المناسبة لتلك المشكلات والتوصل إلى نتائج علمية تساعد على تذليل الصعوبات والمعوقات والعمل على إزالتها .

- الاهتمام بذوي الكفاءات العلمية لتطوير مهاراتهم وإبداعاتهم وذلك بفتح المجال أمامهم لممارسة النشاط العلمي في جو مناسب يواكب مسيرة التقدم والتطور العلمي العالمي .
- العناية الخاصة بالدراسات العربية والإسلامية والعلوم التطبيقية التي تسهم في التقدم العلمي في المجالات المختلفة والعمل على جعل البحوث العلمية حلقة وصل بين الجامعة والمجتمع .
- تنشيط حركة التأليف والتحقيق والترجمة والمراجع العلمية والكتب الجامعية، والتوسع في إنشاء المجالات العلمية المحكمة لنشر البحوث المتخصصة .
- الانفتاح على التراث الفكري والثقافي للأمة العربية والإسلامية والعمل على إحيائه بالتعريف بمخطوطاته وتحقيقها تحقيقا علميا دقيقا .

5- الجامعة والتنمية الاقتصادية:

إن التغيرات الحادثة في الإنتاج قد زادت من الصعوبات التي تواجه خريجي الجامعات في العالم الجديد، فلم يعد في وسع الجامعات تعليم وتدريب طلابها على وظائف ثابتة، نظرا لصعوبة التنبؤ بالمهن التي سوف تختفي مستقبلا وطبيعة المهن الجديدة التي ستحل محلها، مما يزيد من صعوبة المهمة الملقاة على التعليم الجامعي باعتباره الركيزة الأساسية القادرة على استشراف الواقع الجديد ومعايشته في حدود هذا الزخم الهائل للمعلومات والتقدم التكنولوجي .

ومن هنا تبرز أهمية ودور الجامعة في إعداد القوى العاملة، والوفاء بحاجة المجتمع من خريجيها الذين يلعبون دورا مهما في تنمية الرأسمال البشري الذي يعد بدوره من أهم دعائم وأسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتنا. فضلا

عن دور الجامعة والتزامها بالتأكيد على المعايير الموضوعية لنوعية الخريج المطلوبة، والحرص على أن تتضمن الفعالية والنشاط، وحب العمل والمبادرة، وتحمل المسؤولية، واعتماد أسلوب التخطيط المستقبلي، والإيمان بالابتكار، والقدرة على العمل في جماعات كبيرة، فضلا عن ووعيه بأهدافه وقدراته، والوقوف على حقائق عصره، والإلمام بالتحويلات الجارية فيه.

كما أن الجامعة يمكنها خدمة اقتصاد المجتمع عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات، وربما كان من إحدى الوسائل لتحقيق ذلك تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية لتتخذ منها مقرات تتفاعل فيها ومن خلالها مع الهيئات التدريسية والطلبة والمختبرات، وتتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتعوق تطورها، ومن ثم تعمل على تقديم الحلول لها، هذه المقرات هي التي تسمى محطات العلوم، وقد انتشرت في بعض البلدان المتقدمة حتى أصبح يشترك عدد كبير من الشركات الصناعية في الجامعة الواحدة، تتخذ لها فيها مقرات أو محطات علمية، وإذا تعذر انتقال شركات الصناعة إلى الجامعات فالحل البديل أن تنتقل الجامعات إليها عن طريق السماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل في تلك الشركات لمدة محدودة ولأهداف معينة، الأمر الذي يجعلهم يتعرفون على مشكلات الصناعة في الواقع، وينقلونها إلى الجامعات، ويجعلونها مدارا لبحوثهم ونماذج علمية يدرسونها لطلبتهم، بدلا من الاقتصار على تعليم نظريات مجردة، تنتهي مع الزمن إلى عزلة الجامعات عن مجتمعاتها.

(الأسد، 1996)

ومن هنا تتجلى أهمية تفعيل التزاوج والشراكة بين الجامعة وشركات الإنتاج، في سعي كل منهما إلى العمل على تطوير اقتصاد المجتمع، والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من خامات بشرية، وما يحتاج إليه من خبرات في معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات علمية وعملية تتماشى وأحدث أساليب التطوير الاقتصادي.

6- الجامعة والعولمة:

يقول الفيلسوف الفرنسي روجيه جارودي عن العولمة: "نظام يمكن الأقوياء من فرض الدكتاتوريات اللاإنسانية التي تسمح بافتراس المستضعفين بذريعة التبادل الحر وحرية السوق". (روجيه، 1998)

ويثبت كل من هانس بيترمارتن وهارالد شومان، صاحباً كتاب فخ العولمة أن العولمة هي عملية الوصول بالبشرية إلى نمط واحد في التغيير والأكل والملبس والعادات والتقاليد. (مارتين وهانس، 1989)

وهي في مجملها تتفق على بعض الأمور التي من أهمها: (محمود، 2001)

- إن العولمة تمثل تحدياً للدول النامية والمتقدمة على السواء ، وكل طرف له مخاوفه وتوقعاته حيال الظاهرة.

- إن العولمة تجمع بين التهديدات والفرص وهذا يعني ضرورة التعامل النقدي معها ، والتعامل النقدي يستلزم محاولة فهم أهم العوامل التي دفعت لظهور هذه الظاهرة وتواجهها بالصورة التي هي عليها الآن ، وأهم الآليات التي تتم بها هذه الظاهرة في الوقت الحاضر ، وأهم معطياتها الإيجابية والسلبية.

- إنه يقف وراء قيادة الغرب لهذه الظاهرة ما وصل إليه من تقدم علمي وتكنولوجي، وما توافر من مناخ ثقافي واجتماعي وسياسي أفرز مجموعة من المفاهيم منها الإنسانية والليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان... الخ
- إن التفاعل مع ظاهرة العولمة يقتضي ضرورة امتلاك أدواتها من علم وتكنولوجيا ، وأيضاً توافر القاعدة الفكرية التي تهيم المناخ المناسب لسيادة العقلانية في التفكير، والليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان كقيم إنسانية ضرورية في عصر العولمة. ويقع امتلاك هذه الأدوات وتوافر القاعدة الفكرية الملائمة على عاتق العديد من المؤسسات التربوية ومن أهمها الجامعات ، وذلك بحكم رسالتها الأساسية.

فالجامعة تعد الآن وحسب أهدافها المتعارف عليها من أهم المؤسسات التي تقود عمليات التنمية التحديث في كافة المجتمعات، ولقد كانت من أهم أدوات الغرب في الوصول إلى ما وصل إليه من تقدم وازدهار وتطور، بما جعله نموذجاً حضارياً يحتذى من جانب العديد من الدول ، ويفرض نفسه اقتصادياً وثقافياً على الأمم الأخرى .

إن العولمة تحمل في طياتها كثيراً من الإنجازات التكنولوجية العلمية والثقافية، مما يمكننا من الاستفادة منها. لكن رغم هذه الإيجابيات إلا أن إن ثقافة الاختراق التي تمثلها العولمة تقوم على جملة أوهام هدفها:

- التطبيع مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري لأمريكا، ومع التطبيع مع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري يأتي فقدان الشعور

بالانتماء لوطن أو أمة أو دولة، وبالتالي إفراغ الهوية الثقافية من كل محتوى. (الجابري، 1998)

- التقليل من قيمة الثقافات المختلفة وفرض هيمنة ثقافة واحدة، ألا وهي ثقافة القوى المالكة لمراكز توجيه آليات العولمة، وهي الثقافة الأمريكية في الوقت الحاضر.

- تفتيت الوحدة العائلية التي هي أساس الوحدات البشرية.

- إشاعة الذوق الغربي في الاستهلاك وفي ممارسة السلوك الاجتماعي مع الآخرين.

- نشر الثقافة اللادينية وفرض الركض - وغالبا بلا وعي - خلف المواضع الاجتماعية الفجة.

- حرمان الشعوب المتخلفة من اللحاق بركب التقدم، نظراً لتفشي الأمية فيها والعولمة تقوم على تقنية عالية لا تملكها الكثير من الدول والمجتمعات في الدول النامية والمتخلفة.

تقوم العولمة في الجانب الثقافي على انتشار المعلومات، وسهولة حركتها، وزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات، أي تقوم على إيجاد ثقافة عالمية، وعولمة الاتصالات، عن طريق البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية، وبصورة أكثر عمقا خلال شبكة الإنترنت التي تربط البشر بكل أنحاء المعمورة. كما تعني العولمة الثقافية توحيد القيم وخاصة حول المرأة والأسرة، باختصار تركز العولمة الثقافية على مفهوم الشمولية "ثقافة بلا حدود"، وآلة ذلك الإعلان والتقنيات.

ولعل من أخطر أهداف العولمة ما يعرف بالعولمة الثقافية فهي تتجاوز الحدود التي أقامتها الشعوب لتحمي كيان وجودها، وما له من خصائص

تاريخية وقومية وسياسية ودينية، ولتحمي ثرواتها الطبيعية والبشرية وتراثها الفكري الثقافي، حتى تضمن لنفسها البقاء والاستمرار والقدرة على التنمية ومن ثم الحصول على دور مؤثر في المجتمع الدولي. فالعولمة الثقافية تقوم على تسييد الثقافة الرأسمالية لتصبح الثقافة العليا، كما أنها ترسم حدوداً أخرى مختلفة عن الحدود الوطنية مستخدمة في ذلك شبكات الهيمنة العالمية على الاقتصاد والأذواق والثقافة. (الجابري، 1997)

وتعتبر الجامعة واحدة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية ذات الأهمية البالغة والتي تكون قد صمدت بقوة منذ نشأتها القرن السابع الميلادي في وجه الطوارئ، غير أنها في عهد العولمة أصبحت تبدو غير قادرة على الصمود في وجه التحديات، وعلى الاستمرار في ظل الأزمات.

لقد وضع عهد العولمة أمام الجامعة عدداً من العقبات، وجعلها تعيش عدداً من الأزمات، وفرض عليها عدداً من التحديات، من جهة لمسايرة ركب التطور والاندماج في العولمة، ومن جهة أخرى الحفاظ على الهوية والأصالة القيمة للمجتمع، ومن هنا يأتي دور الجامعة في:

- وضع استراتيجية شاملة من الجامعات تهدف إلى مواجهة سلبيات العولمة في بعدها الثقافي، والاستفادة منها في إيجابياتها، وهذه الاستراتيجية تراعي الواقع الذي يعيشه كل من الأستاذ الجامعي، والطالب الجامعي، كما تراعي الإمكانات المتاحة للجامعات في الواقع الحالي أو في المستقبل القريب.

- على أساتذة الجامعات أن يعدوا ويطوروا مناهج التعليم بما يعزز مقومات الأمة ومرتكراتها، وفق أسسها ومنطلقاتها العقائدية والشرعية، والفكرية والقيمية والاجتماعية، فهي وحدها الكفيلة بتعزيز وغرس التربية السوية للأمة وفق مفاهيم التربية الإسلامية

الشاملة، التي تحافظ على تماسك المجتمع، وتحقق وحدته الفكرية، وهي وحدها التي تعينه على مواجهة التحديات الغريبة وعلى رأسها تحديات العولمة.

- أن يطرح في مناهج التعليم الموضوعات النافعة والمفيدة للأمة، ومعالجة القضايا التي تخص المسلم المعاصر، وبصياغة تنسجم مع الحياة المعاصرة والواقع المعاش، وما نعينه هنا هو الجمع بين الأصالة والمعاصرة.

7- معوقات فعالية الجامعة في التنمية والاجتماعية والاقتصادية:

تواجه الجامعة العديد من التحديات والمصاعب أثناء قيامها بأداء وظائفها، التي تحد من فاعليتها، وأهمها:

- حداثة مفهوم تنمية الجامعة للمجتمع والاقتصاد المحلي.
- عدم وضوح مفهوم تنمية المجتمع لدى أعضاء هيئة التدريس وأعضاء النظام الجامعي بشكل عام.
- عدم الوضوح الكافي لأهداف الجامعة ومنهجيتها في التنمية.
- عدم وجود خطة شاملة للجامعة لمواجهة المشاكل التنموية.
- ضعف نظم الرقابة والمتابعة
- قلة الاعتمادات المالية اللازمة لأنشطة الجامعة للمساهمة في التنمية.
- انشغال عضو هيئة التدريس بمهام التدريس.
- قلة اهتمام عضو هيئة التدريس بقضايا المجتمع والتنمية.
- قلة الحوافز المالية التي تصرف لأعضاء هيئة التدريس عند مساهمتهم في أنشطة التنمية.
- بعض هذه المعوقات يتعلق بانعدام الإعلام الجامعي ودوره في التوعية بدور الجامعة في هذا المجال، والتأكيد على أن الجامعة أبعد ما تكون عن التربح من وراء تقديم هذه الخدمات للمجتمع.

- تفضيل المؤسسات الإنتاجية وخاصة في مجال الصناعة الاستعانة بالخبرات الأجنبية من أجل الحفاظ على سر الصناعة الخاصة بها عن اللجوء للجامعة لحل مشكلاتها.

8- مقترحات لتفعيل دور الجامعة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

من أجل تدارك الوضع والاستمرار في الإصلاحات العميقة والإيجابية والطموحة التي تعرفها الجامعة، يجب على القائمين على هذا القطاع تبني سياسة جديدة قوامها العقلانية والشفافية والمشاركة والمسؤولية بالجزء لكل الفواعل المهنية من أجل تقويم وتحسين الأداء الوظيفي والصورة الاجتماعية للجامعة وذلك من خلال إتحاد مجموعة من الإجراءات ومنها خصوصا:

- إجراء الدراسات والبحوث الأكاديمية التي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتحظى ما يواجهه من مشكلات اجتماعية .

- تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريباً يتناسب وطبيعة تغير المهن .

- تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة .

- ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة .

- الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي .

- تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع .

- إجراء الأبحاث والدراسات الشاملة التي تعالج بعض المشكلات

المتداخلة. (عبد الغفار، 1993)

- تكريس مركزية اللغة العربية كلغة هوية مع التفتح الذكي على

اللغات الأجنبية بشكل يمكن الأسرة الجامعية الوطنية من أن

تندمج أكاديميا مع الأسرة الجامعية العالمية بشكل يسمح لها من

الرفع من المستوى الفردي والجماعي للمؤطرين البيداغوجيين
(أساتذة، باحثين ومسيرين)

- تطوير سياسة ترجمة تمكن الجامعة من استخدام أحدث ما ينشر عالميا في كل الإختصاصات الأكاديمية بشكل يمكنها من تقديم تعليم عالي وحيني وباستخدام اللغة العربية كلغة تدريس وبحث في مجتمع يدرس تلاميذه في كل أطوار التربية الوطنية باللغة الوطنية.
- تمكين الكفاءات الجامعية الوطنية محليا بإعادة الإعتبار لها وظيفيا (بالإعتراف لها بأعلى الرتب في سلم الوظائف العمومي مع أعلى الرواتب) و اجتماعيا، ودوليا باستقطابها للمشاركة في تنمية الجامعة والمجتمع.
- تطوير سياسة التكوين المستمر للأساتذة
- جعل التكوين والبحث الجامعيين مرتبطين بحاجات وأولويات الدولة و المجتمع حسب نظرة استراتيجية طويلة المدى وواضحة المعالم والغايات.
- إعادة النظر في الخارطة الجامعية (هيكليا وبرنامجيا) بصفة تتوافق ومبدأ التساوي في الفرص والحاجات المحلية أو الوطنية.
- ضرورة تطوير مقارنة نقدية قائمة على التقييم والتقويم لنظام LMD حسب منطق الغايات الأساسية للتكوين والأولويات الاستراتيجية للتنمية الإنسانية المستدامة في الجزائر.
- التأسيس لمرافق بحثية (مكتبات، قاعات للإعلام الآلي، مخابر لتعليم اللغات الحية...) كافية للطلبة والأساتذة والباحثين.
- ضرورة تكريس مبدأ المنافسة والإستحقاق للوصول للجودة.
- تطوير برامج تكوينية في LMD بما يتوافق والحاجات ولكن أيضا مع نوعية المؤطرين واختصاصاتهم مع مراعاة ضرورة إيجاد آليات للتقييم الدوري للبرامج ونوعيتها.

- ضرورة خلق آليات لفرض الصرامة على مستوى الأخلاقيات المهنية لكل العناصر الجامعية (أساتذة، طلبة ومسيرين) مع التشجيع على البحث الميداني حول الواقع الأخلاقي للجامعة.
- جعل الإدارة الجامعية أكثر رشادا بالجمع بين مقتضيات الديمقراطية والفعالية القائمة على المشاركة والمحاسبة بالشفافية والجزاء.
- تطوير معايير علمية لتقييم و تصنيف الجامعات لخلق ثقافة التنافس الإيجابي بينها مع التدقيق الدوري لأدائها حرصا على النوعية و الجودة و الفعالية. (برقوق، 2011)
- عصرنة و تحديث التسيير بالجامعات الجزائرية وتطوير و تحسين خدماتها، من خلال إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة خاصة التكنولوجيات الرقمية في التسيير و الإدارة.
- تسخير التقنية الحديثة وحسن استخدامها في التوصليل الفعال للبرامج الأكاديمية، وتوفير الوسائل المادية لتحقيق درجة عالية من الأداء.
- العمل على مرونة التعليم الجامعي بحيث يكون تعليما مستمرا مدى الحياة، وكذا العمل على توسيع التخصصات و عجم اختزال المعارف العلمية و القدرات الفردية في التكوين الجدد متخصص وإنما فتح المجال للتعاون و التبادل المعرفي بين التخصصات المختلفة. (بن محمد، 2008)
- القيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي عن طريق إجراء البحوث وتشجيعها وإنشاء مراكز للبحث وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية.
- توسيع فرص التعليم العالي والاستجابة للطلب الاجتماعي المتزايد عليه، وذلك بتنوع البرامج الأكاديمية وتوفير إمكانية الوصول إليها.

- تهيئة البيئة المناسبة للدراسات الجامعية العليا والبحث العلمي المرتبط
بمحاجات المجتمع المختلفة.
- توثيق الصلة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية لتلبية احتياجاتها في تخطيط
برامجها ومناهجها و تقديم الاستشارات العلمية والفنية لها.

الخلاصة

يمثل دور الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية احدي الوظائف الأساسية للجامعات الحديثة، ومن خلال هذا الدور يتم تهيئة الظروف المناسبة للأفراد، والمؤسسات العاملة بالمجتمع للاستفادة من كافة الإمكانيات المادية والبشرية والعلمية والصحية والرياضية بالجامعة، وتنمية وعي الأفراد في جميع المجالات وتنمية مهاراتهم حتى يمكنهم ملاحقة التقدم المذهل والسريع في التقنيات والابتكارات الحديثة، هذا إلى جانب ما تقدمه الطاقات العلمية الخلاقة لأعضاء هيئة التدريس من القيام بالبحوث التطبيقية للمساهمة في حل المشكلات التي تعترض الطاقات الإنتاجية المختلفة مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية والإسهام في تحقيق الرفاهية للمجتمع. بالإضافة إلى هذا فقد زاد اهتمام الجامعات بالبحوث العملية وتطور المعرفة، والدراسات التطبيقية التي تتصل بواقع الحياة ونموها وتطورها لتصبح قوى حركية تتعامل مع المجتمع وتضع نفسها في خدمته بصورة مباشرة أو غير مباشرة لكي يكون لها الدور الرئيس في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بعد أن عاشت قروناً منعزلة عن مجتمعاتها، بعيدة عن يدور فيها من نشاطات وما يحدث فيها من تغيرات وما تعانیه من مشكلات أو تواجهه من أزمات .

المراجع:

1. أحمد، أبو ملحم (1999): أزمة التعليم العالي وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار، دار الفكر العربي، بيروت.
2. أحمد، إسماعيل حجي (2003): التربية المستمرة والتعليم مدى الحياة التعليم غير النظامي وتعليم الكبار والأمية، دار الفكر العربي، القاهرة.
3. امحمد، برقوق (2011): الجامعة الجزائرية بين تناقضات الحاضر و التطلع للإمتياز، في موقع: <http://www.politics-ar.com/ar/index.1.html>
4. بيتر، مارتين وشومان، هانس(1989): فخ العولمة، ترجمة: عدنان عباس علي، عالم الكتب، الكويت.
5. تركي، رايح (1990): أصول التربية والتعليم، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
6. حامد، عمار (1999): في التنمية البشرية والتعليم المستقبل - رؤية معيارية، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة.
7. حامد، عمار(2001): مسئولية الجامعة مع ثقافة السوق، المؤتمر السنوي الثامن لمركز تطوير التعليم الجامعي، "مخرجات التعليم الجامعي في ضوء معطيات العصر" من 13-14 نوفمبر 2001، جامعة عين شمس، القاهرة.
8. حامد، عمار (2003): تعليم الكبار في سياق الموجه الحضارية الثالثة، مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار، العدد الأول، مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس، القاهرة.
9. حميدة، عبد العزيز إبراهيم (1992): بعض مشكلات الأنشطة الطلابية بالجامعة، مجلة كلية التربية، المجلد الخامس ، العدد الأول، كلية التربية، الإسكندرية.
10. جارودي، روجيه(1998): العولمة المزعومة-الواقع-الجدور- البدائل، ترجمة: محمد السبيطلي، دار الشوكاتي للنشر والتوزيع، صنعاء.
11. روبرت، ستروزيير (1963): نظرات في التعليم الجامعي، ترجمة: محمد توفيق رمزي، منشورات دار المعرفة، القاهرة.
12. سهير، علي الجيار(2002): الجامعة والشخصية القومية في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، مجلة التربية والتنمية، السنة العاشرة، العدد 25، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية ، القاهرة.
13. فاروق، عبده قلية (1997): أستاذ الجامعة الدور والممارسة بين الواقع والمأمول، دار زهراء الشرق، القاهرة.
14. عبد الرحمن، العيسوي (دس): تطوير التعليم الجامعي العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية.

15. عبد السلام، عبد الغفار(1993): دعوة لتطوير التعليم الجامعي، عالم الكتب، القاهرة.
16. عزيز، إبراهيم (2002): المنهج التربوي وتحديات العصر، عالم الكتب، القاهرة.
17. محمد عابد، الجابري(1997): قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
18. محمد عابد، الجابري(1998): العولمة والهوية الثقافية - عشر أطروحات، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، بيروت.
19. محمود، أحمد شوق ومحمد، مالك محمد سعيد(1995): تقويم جهود الجامعات الإسلامية نحو خدمة المجتمع والتعليم المستمر، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي " الأداء الجامعي والكفاءة والفاعلية والمستقبل " ، جامعة عين شمس ، مركز تطوير التعليم الجامعي 31 / 10 - 11/2.1995.
20. مراد، بن اشنهو (1981): نحو الجامعة الجزائرية، ترجمة: عائدة أديب بامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
21. مليحان، معيض الثبيتي (1998): الجامعات-نشأتها-مفهومها-وظائفها ، المجلة التربوية، المجلد 14، العدد 54، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.
22. ناصر، الدين الأسد(1996): تصورات إسلامية في التعليم الجامعي والبحث العلمي ، روائع محمد الوري، عمان.
23. نعيم، بن محمد (2008): التعليم العالي في الجزائر: التحديات، الرهانات و أساليب التطوير، في موقع: <http://www.hoggar.org/index.php?option=com>
24. يوسف، سيد محمود (2001): الجامعة والتفاعل مع ظاهرة العولمة، مجلة التربية والتنمية، السنة العاشرة، العدد 24، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية ، القاهرة.